

كيف يمكن للمستثمر تحديد مخاطر شطب الأسهم والتحوط منها؟

وقف الأسهم له العديد من المؤشرات والدلالات... فما هي دلالات الشطب؟

الصناديق والمحافظ والمحترفين والأفراد لم يستطيعوا التنبؤ المبكر بالشطب لأي سهم!

المستثمر الذي يستمر في السهم دون التخرج. 4 عدم الإفصاح عن معلومات جوهرية مطلوبة في بعض الملفات التي تتطلب إيضاحات شاملة، وبعض الحالات تتضح معالمها مبكراً وتعطي إشارات للمستثمر على احتمالات الوقف. يبقى التساؤل الأهم والذي يبحث عن إجابته كافة المستثمرون المحترفون والمؤسسيون والأفراد وهو: ما هي دلالات شطب السهم من التداول؟ حتى يمكن التحوط المبكر من هذه المخاطرة التي تتفوق في تأثيرها على كل المخاطر الأخرى، حيث أن أسوء تلك المخاطر يمكن معالجتها، فعلى سبيل المثال عندما تخسر الشركة 75% من رأس المال يمكن للمساهمين أن يقوموا بزيادة رأس المال ومعالجة الشركة... فيما شطب السهم لا علاج له سوى بيع الأسهم بخسارة حادة في سوق OTC، مع خيار الملاحقات القضائية والتي لا يقوى عليها شرائح كثيرة لضعف الإمكانيات المالية أو ضآلة حجم الأسهم ومحدودية المحفظة الاستثمارية.

اكتشافات يجب أن يعاقب عليه مرتكب الخطأ مباشرة، ولا يتحمل المساهم وزر هذا الخطأ. الأسهم التي يتم وقفها لها بعض الدلالات والمؤشرات التي يمكن قرائتها وتوقعها وبالتالي التحوط منها، ومن أهم هذه الدلالات:

- 1 التأخير المستمر وعدم الإعلان عن النتائج المالية، وبالتالي يتحوط المستثمرون بالخروج في الأيام الأخيرة للمهلة تجنباً لاحتمالات وقف السهم.
- 2 وصول الخسائر المتراكمة لنسبة 75% من رأس المال، حيث يمكن احتسابها وفقاً لآخر بيانات فصلية، وبالتالي يمكن التحوط والابتعاد عنها.
- 3 بعض حالات خفض رأس المال أو هيكلة الشركة أو غيرها من الإجراءات، وبعض المؤشرات الأخرى التي قد تتطلب وقف الأسهم لفترات، علامات تضع المستثمر أمام رؤية يمكنه معها اتخاذ قرار بالخروج أو البقاء.

الجدير ذكره أنه في حالات ظهور المؤشرات الواضحة لوقف الأسهم تقع المسؤولية على عاتق

اكتب حازم مصطفى:

عندما يقع سهمين أو ثلاثة من التي طالها الشطب في محفظة مستثمر واحد، كيف له أن يحدد مخاطر ودلالات تلك العملية كي يتجنبها مستقبلاً؟

يقول المستثمر أنه قام بانتقاء شركات تشغيلية مملوكة بنسب أغلبية وسيطرة، وتوزع أرباح، وبياناتها المالية نامية ورابحة كل عام، وبالرغم من ذلك كان هناك ما لم نراه وما لم يره حتى المحترفون الممثلون في شركات مرخص لها وصناديق استثمارية.

التساؤل الأبرز والأهم هو كيف للمستثمرين بكافة درجاتهم أن يتجنبوا مخاطر الشطب، خصوصاً وأنها باتت الهاجس الأبرز حالياً وباتت مخاطرها تفوق الخسائر.

قبول ميزانية فصلية واحدة خلال العام يجب أن يكون صك اعتراف أمام المستثمرين بأن الشركة بالكامل سليمة مالياً، وما يلي ذلك لاحقاً من

المقترحات كثيرة ومتنوعة!!

المقترحات كثيرة ومتنوعة، والقضية تحتاج أن توضع على سكة الدراسة والتقييم والاستطلاع ووضع حلول تضع مسؤولية على عاتق من هم في سدة الإدارة، ومن ذلك:

تجميد أسهم كبار الملاك والسماح لصغار المساهمين بالتخارج والبيع لمهلة محددة لا تقل على شهرين إلى ثلاثة أشهر.

عزل مجلس الإدارة وتشكيل مجلس كفاءات له صلاحية تشكيل جهاز تنفيذي يعاونه أو الإبقاء على الجهاز القائم حسب المصلحة.

معالجة الأخطاء على حساب المتسببين في الممارسات السلبية.

إلزام الشركة بخطة معالجة خلال مهلة محددة ويكون المجلس ملزم بتنفيذ الإجراءات.

بدء الشطب والعزل من مجلس الإدارة أولاً، وحرمانه من التمثيل في أي شركة مساهمة عامة أو مدرجة لمدة 10 سنوات.

إلزام المسيطر بالشراء والإلزام المتسببين في الأخطاء

عملية إلزام المسيطر بتقديم عرض استحواذ إلزامي على الأسهم المتبقية في رأس المال تصنف ضمن مؤشرات حماية حقوق المستثمرين الأقلية... لماذا لا يتم دراسة أحد المقترحات التي تنادي بإلزام المسيطرين كذلك، كونهم مسؤولين ومعنيين بإدارة الشركة متضامنين مع مجلس الإدارة وكل المسؤولين أو المتسببين في المخالفات التي بسببها يتم توقيف الشركة، وذلك بأن يقدموا عرض شراء لصغار المستثمرين وفقاً لمتوسط آخر سعر كما هو الحال في الاستحواذ الإلزامي، حيث يرى مراقبون أن حماية أموال صغار المساهمين من التبخر هي الحماية الحقيقية التي يجب أن تحظى بدراسات وافية لوضع قيود وحلول رادعة على المخالفين، وربما هي أكثر جدوى من حلول أخرى، وفيها مسؤولية أكبر وأعظم.

«الثقة القاتلة» في عالم الأعمال: عندما يغيب العقد وتحضر الخسارة

بقلم المحامي: هشام الفهد



في مكثبي، أرى قصصاً تتكرر بأشكال مختلفة، لكن جوهرها واحد: شراكات بدأت بحماس وثقة عمياء، وانتهت بمرارة وخسائر فادحة في أروقة المحاكم. ليست كل النزاعات تنشأ بسبب سوء النية، بل إن الكثير منها يولد من رحم «الثقة المفرطة» التي تدفع الشركاء، خاصة الأصدقاء والأقارب، إلى إهمال توثيق اتفاقاتهم بشكل قانوني سليم. يعتقدون أن «الكلمة» تكفي، وأن العلاقة الشخصية هي الضمان الأقوى، متناسين أن المال له منطق مختلف، وأن ذاكرة الإنسان تخونه، والنوايا قد تتغير.

يدير المشروع فعلياً، ويتعامل مع الموردين، ويوظف العمال، مما يتجاوز مهام المدير العادي. بناءً على هذه الخيوط، تم رفع دعوى «إثبات شراكة واقعية»، وهي من أصعب الدعاوى لأن عبء الإثبات يقع بالكامل على من يدعي وجود الشراكة. بعد جلسات ومرافعات، تمكنا من إقناع المحكمة بوجود علاقة تتجاوز مجرد علاقة عمل، وصدر حكم بتقدير مستحقات مالية لخالد كتعويض عن مجهوده وخبرته التي كانت سبباً رئيسياً في نجاح المشروع، وإن لم تصل إلى نسبة 50% التي كان يطمح لها. لقد أنقذنا ما يمكن إنقاذه، لكن الدرس كان قاسياً.

المنهجية القانونية: الوقاية خير من العلاج :

القانون الكويتي واضح في حماية الحقوق، لكنه يشترط وجود دليل. لتجنب مأساة «خالد»، كان يجب اتباع الخطوات التالية من البداية: اختيار الكيان القانوني الصحيح: بدلاً من الترخيص الفردي، كان يجب تأسيس «شركة ذات مسؤولية محدودة» (ذ.م.م) يظهر فيها اسم الشريكين وحصة كل منهما.

صياغة عقد تأسيس مفصل: يجب أن يوضح العقد دور كل شريك (إدارة، تمويل)، وكيفية توزيع الأرباح، وآلية حل الخلافات. هذا العقد هو دستور الشركة.

توثيق كل شيء: أي اتفاقات إضافية، أي تعديلات على الخطة، يجب أن توثق كتابياً وتوقع من الطرفين.

رسالة إلى رواد الأعمال:

صداقتك أو قرابتك بشريكك هي رصيد جميل، لكنها ليست بديلاً عن العقد. العقد لا يفسد الود، بل يحميه. إنه لا يعني انعدام الثقة، بل هو دليل على الاحترافية والنضج والرغبة في حماية حقوق الجميع، بمن فيهم أنت. قبل أن تضع ديناراً واحداً أو تبذل ساعة من وقتك، ضع كل شيء على الورق. استشر محامياً، فتكلفة استشارته في البداية لا تقارن بخسارة أحلامك وأموالك في النهاية.

صديقه: «أنت مجرد موظف براتب، والأرباح من حقي وحدي كوني مالك المشروع!». لم يكن لدى خالد أي عقد مكتوب يثبت شراكته، كل ما لديه هو «اتفاق شرف» ومحادثات «واتساب» متفرقة لا ترقى لإثبات شراكة كاملة. لقد بنى كل أحلامه على أساس من الثقة، فانهار كل شيء في لحظة.

دور المحامي: منقذ ما يمكن إنقاذه

عندما لجأ خالد إلينا، كانت القضية معقدة. فمن الناحية القانونية الظاهرة، سالم هو المالك الوحيد. هنا، لم يعد دورنا مقتصرًا على تقديم دعوى مباشرة، بل تحول إلى عمل «تحقيقي» لجمع الأدلة. قمنا بالآتي:

تحليل المراسلات: تم فحص جميع المحادثات بين الطرفين لاستخراج أي إقرار ضمني من سالم بوجود شراكة أو وعد بنسبة من الأرباح.

شهادة الشهود: تم التواصل مع الموردين والموظفين الذين كانوا على علم بطبيعة الاتفاق بين الشريكين، وطلب شهادتهم.

إثبات الحالة: قمنا بإثبات أن خالد هو من كان

هنا تكمن «الثقة القاتلة»؛ تلك التي تقتل المشروع قبل أن يرى النور، أو تدمره بعد أن ينجح. فالقانون لا يعترف بالنوايا الطيبة بقدر ما يعترف بالوثائق والأدلة المكتوبة.

واقعة من قلب الميدان: مشروع «الكافيه» الذي تبخر:

لعل أقرب مثال يجسد هذه المأساة، قصة شابين صديقين قررا افتتاح «كافيه» في موقع مميز. أحدهما، دعنا نسمة «خالد»، يملك الخبرة في إدارة المقاهي، والآخر، «سالم»، يملك رأس المال. اتفقا شفويًا على أن يتولى خالد الإدارة الكاملة مقابل راتب شهري ونسبة 50% من الأرباح السنوية، بينما يمول سالم المشروع بالكامل.

تم استئجار المحل باسم سالم، وصدر الترخيص التجاري باسمه كمنشأة فردية، وبدأ العمل. حقق الكافيه نجاحاً باهراً بفضل خبرة خالد ومجهوده الجبار الذي تجاوز ساعات العمل الرسمية. لكن بعد مرور السنة الأولى، وعندما طالب خالد بنصيبه من الأرباح، تفاجأ برد



قراءة في الحلول القانونية وفق القانون الكويتي شركاء على حافة الهاوية: عندما تتحول طموحات النجاح إلى نزاع قضائي..

بقلم: المستشار- د. وسيم العبد الله



في عالم الأعمال الذي لا يعترف إلا بالنمو والنجاح، تبدأ العديد من المشاريع التجارية كقصص ملهمة لشركات طموحة، يجمعها الحلم وتوحيدها الرؤية. لكن، ما يلبث أن يتحول هذا الحلم أحياناً إلى كابوس، عندما تدب الخلافات بين الشركاء، فتعصف بالشركة وتهدد بانهيائها. ليست هذه مجرد فرضية، بل هي واقع يتكرر في أروقة المحاكم التجارية، حيث تتحول علاقات الود والثقة إلى نزاعات قضائية معقدة.

صلاحيات كل شريك، آلية اتخاذ القرارات، نسب توزيع الأرباح والخسائر، وشروط التخرج أو دخول شركاء جدد. هذا العقد هو «شريعة المتعاقدين» والدرع الواقعي الذي يمنع نشوء الخلافات المستقبلية. المرحلة العلاجية (بعد نشوء النزاع): عند وقوع الخلاف، يصبح المحامي هو الملاذ القانوني لحماية الحقوق. يبدأ دوره بمحاولة حل النزاع ودياً عبر التفاوض أو الوساطة للحفاظ على العلاقات التجارية. فإذا فشلت الحلول الودية، يتجه إلى الخيارات التي أتاحها القانون الكويتي، والتي تشمل التحكيم (إذا نص عليه العقد) أو اللجوء إلى القضاء التجاري. أمام المحكمة، يتولى المحامي تقديم الأدلة والمستندات، والدفاع عن حقوق موكله، سواء كان الهدف هو عزل شريك مضر، أو حل وتصفية الشركة، أو المطالبة بالحقوق المالية.

الحلول القانونية وفق القانون الكويتي:

لقد وضع قانون الشركات الكويتي رقم 1 لسنة 2016 والقوانين المكملة له إطاراً واضحاً لحل النزاعات. فإلى جانب الحلول الودية، يمكن للشركاء اللجوء للقضاء للمطالبة بأحد الإجراءات التالية: عزل المدير أو الشريك: يجوز طلب عزل المدير أو الشريك قضائياً إذا ارتكب مخالفات جسيمة تضر بالشركة.

طلب حل وتصفية الشركة: إذا وصلت الخلافات إلى درجة يستحيل معها استمرار التعاون بين الشركاء، يمكن طلب حل الشركة وتصفيتها قضائياً. ندب خبير: وهو إجراء فعال لإثبات وجود أي مخالفات مالية أو إدارية.

خلاصة إرشادية:

إن عالم الشراكات التجارية، بقدر ما يحمل من فرص للنجاح، ينطوي على مخاطر قانونية لا يمكن تجاهلها. إن الاستثمار في استشارة قانونية متخصصة عند التأسيس ليس ترفاً، بل هو ضرورة قصوى لبناء صرح تجاري متين. وعند ظهور بوادر الخلاف، فإن التوجه المبكر للمحامي المختص قد يجنب الشركة والشركاء معارك قضائية طويلة ومكلفة، ويحافظ على ما تبقى من علاقات ونجاحات. فالحكمة لا تكمن فقط في تحقيق الأرباح، بل في حمايتها وصونها وفقاً للقانون.

قوبل بالرفض والمماطلة من قبل الشريك الإداري. هنا، قرر اللجوء إلى محام متخصص في قضايا الشركات. وبعد دراسة عقد التأسيس والقانون، قام المحامي برفع دعوى قضائية أمام المحكمة التجارية، طالباً فيها بنذب خبير محاسبي لمراجعة حسابات الشركة وأعمالها. أثبت تقرير الخبير وجود تلاعب في الحسابات وإساءة استخدام لأموال الشركة من قبل الشريك الإداري. بناءً على ذلك، أصدرت المحكمة حكماً بعزل الشريك الإداري وتعيين مدير جديد، مع إلزامه بتعويض الشركة عن الأضرار التي لحقت بها، محافظةً بذلك على كيان الشركة وحقوق الشريك المتضرر.

دور المحامي: من صياغة العقد إلى قاعة المحكمة:

تتجلى أهمية دور المحامي في قضايا الشركات في مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الوقائية (قبل النزاع): تبدأ الحماية القانونية الحقيقية من اليوم الأول لتأسيس الشركة. فالمحامي المتخصص لا يكتفي بتسجيل الشركة، بل يصوغ عقد تأسيس ونظاماً أساسياً محكماً، يوضح بدقة

إن الخلافات بين الشركاء ليست وليدة اللحظة، بل هي نتاج تراكمات تبدأ غالباً من غياب الأساس القانوني المتين الذي ينظم العلاقة بينهم. من أبرز أسباب هذه النزاعات: الانفراد بالقرارات الإدارية والمالية، أو الخلاف حول توزيع الأرباح، أو تضارب المصالح الشخصية مع مصلحة الشركة. وعندما تصل هذه الخلافات إلى طريق مسدود، فإنها تشل حركة الشركة، وتجمد أصولها، وقد تؤدي إلى خسارة سمعتها في السوق.

مثال من الواقع القضائي: قضية «الشريك الصامت»:

لنأخذ مثالا واقعياً من ساحات القضاء الكويتي، والذي يمكن أن نطلق عليه قضية «الشريك الصامت». تأسست شركة ذات مسؤولية محدودة بين شريكين، أحدهما «الشريك الإداري» المسؤول عن كافة العمليات اليومية، والآخر «الشريك الصامت» الذي اكتفى بضخ رأس المال دون تدخل في الإدارة. بعد سنوات من النجاح الظاهري، لاحظ الشريك الصامت أن الأرباح الموزعة لا تتناسب مع حجم أعمال الشركة المتزايد. عندما طلب الاطلاع على دفاتر الشركة وحساباتها،



بدر السيف.. عندما تستثمر الكفاءة الكويتية في موقع التأثير

بقلم - خالد محمد المطوع



انضمام الدكتور بدر السيف إلى مجلس إدارة المبادرة العربية للإصلاح لا يمكن قراءته كخبر شخصي أو تكريم فردي فقط، بل كمؤشر على نوعية الكفاءات الكويتية القادرة على العمل في فضاءات التأثير الفكري وصناعة السياسات على المستوى العربي. ويسعدنا في هذا المقام أن نبارك للدكتور بدر السيف هذه الثقة المستحقة، متمنين له دوام التوفيق والنجاح في مهمته الجديدة، لما فيه خير العمل البحثي العربي وخدمة قضايا الإصلاح والتنمية في المنطقة.

يتيح فرصة عملية لنقل المعرفة، وتحويل البحث إلى أدوات سياسات قابلة للتطبيق، وربطها بالمسارات الإصلاحية والتنموية التي تحتاجها المنطقة.

وفي هذا السياق، فإن قضايا تنويع مصادر الدخل، والاستدامة الاقتصادية، والتحول إلى اقتصادات ما بعد النفط، والطاقة البديلة باتت في صميم تفكير صانع القرار الخليجي والمجتمع على حد سواء. وهنا يبرز دور المبادرة العربية للإصلاح التي تركز على هذه الملفات من خلال دراسات علمية معمقة وتوصيات سياسات عملية، تسهم في دعم خيارات التحول الاقتصادي وتعزيز استدامته. وفي الخاتمة، فإن بناء اقتصاد مستدام ومتنوع يتطلب توظيف الكفاءات الوطنية، ودمج المعرفة البحثية في صناعة القرار، وربط الإصلاح المؤسسي بالاقتصاد الحقيقي. وتمكين العقول المؤهلة في مواقع التأثير يظل أحد أهم أدوات الانتقال الآمن نحو اقتصادات ما بعد النفط

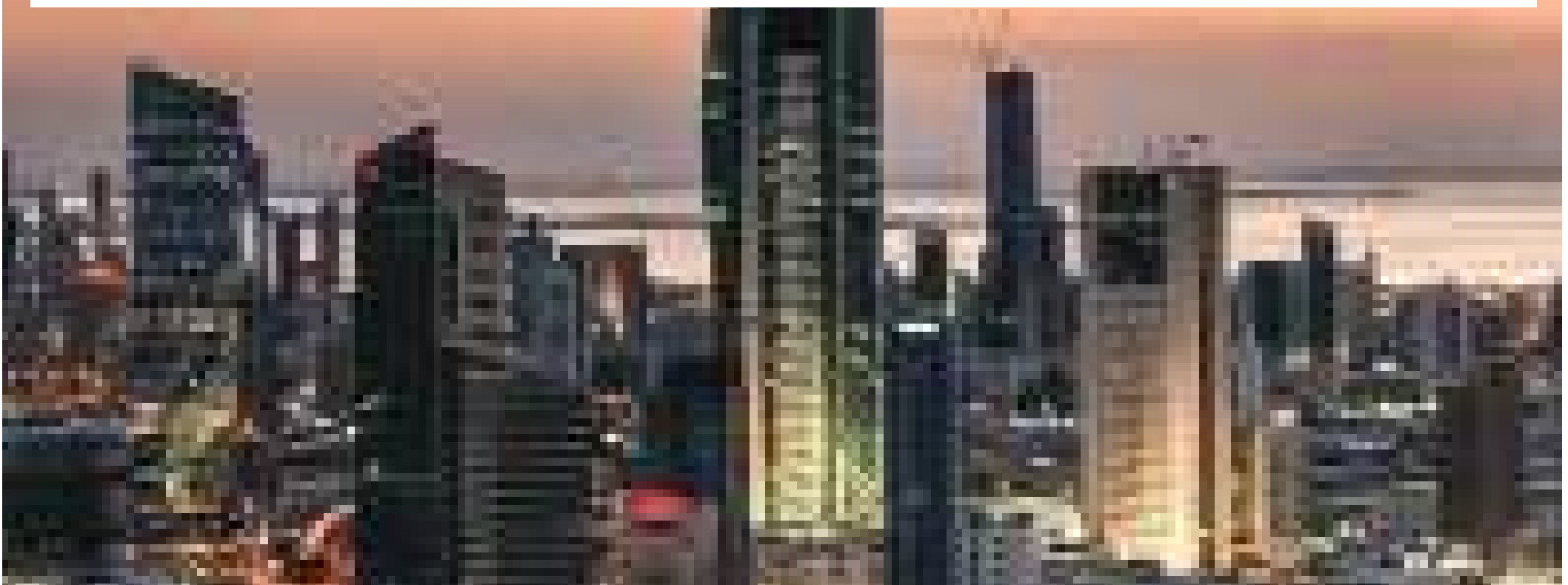


بدر السيف

أجندة السياسات العامة، وبناء قنوات تأثير مع صنّاع القرار والمؤسسات الدولية. وجود كفاءة كويتية وخليجية في هذا الموقع

وتسجّل هذه العضوية أول حضور كويتي خليجي في مجلس إدارة المبادرة العربية للإصلاح، بما يعكس المكانة المتقدمة التي باتت تحظى بها الكفاءات الوطنية والخليجية في مؤسسات التأثير الفكري العربي. من خلال تجربة عمل سابقة جمعتنا، كان واضحاً أن بدر السيف يمثل نموذج الباحث العملي؛ بعقل تحليلي متزن وقدرة على تفكيك القضايا المعقدة وربطها بسياقاتها السياسية والاقتصادية. هذا الحضور لم يكن وليد الصدفة، بل نتاج مسار علمي متين، إذ يحمل درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية، إلى جانب مؤهلات أكاديمية من جامعات عالمية مرموقة، ومشاركات بحثية وزمالات أكاديمية أسهمت في تعميق خبرته واتساع أفقه التحليلي.

وتتضاعف أهمية هذه الخطوة عند النظر إلى طبيعة مجلس إدارة المبادرة العربية للإصلاح، الذي لا يقتصر دوره على الإشراف المؤسسي، بل يمتد إلى رسم الأولويات البحثية، وتوجيه



930 مليون دينار خسائر البورصة السوقية من بداية العام

ماذا خسر المستثمرون تحت ضغوط الشحن والتوتر الجيوسياسي؟

تقرير محمود محمد:

خسرت القيمة السوقية لبورصة الكويت من بداية العام نحو 930 مليون دينار، بما نسبته 1.74%، مدفوعة بضغوط التوترات الجيوسياسية بالدرجة الأولى، التي أوصلت شريحة من المستثمرين نفسياً إلى مرحلة الاستعداد لعمل وتحرك ما، لكن اتضح في نهاية المطاف أنه ضمن أدوات الضغط والمناورات، لكن حساسية الأسواق دائماً ما تتحول إلى «محرقة» للمكاسب والمكتسبات.

كافة مؤشرات البورصة خاسرة من بداية العام، حيث جاءت كالتالي:

- خسارة مؤشر السوق الأول، من بداية العام - 1.54%.
- خسارة الرئيسي 50، من بداية العام بنحو - 2.05%.
- خسارة الرئيسي، من بداية 2026 بنحو - 2.92%.
- خسارة المؤشر العام من بداية السنة الحالية 1.78%.

القيمة السوقية تراجعت من مستوى إغلاق 2025 البالغ 53.535 مليار دينار إلى 52.605 مليار بنهاية إغلاق جلسة 15 يناير الحالي بتراجع 1.74% بقيمة 930 مليون دينار.

التقرب والحذر والتدافع للبيع في بعض الجلسات بشكل جماعي للسهم لم يأت مدفوعاً بأرقام أو نتائج، حيث لم تعلن سوى شركة واحدة عن نتائجها حتى الآن، وهي المجموعة البترولية المستقلة، والتي أعلنت عن نمو يتجاوز 12%، وأوصت بتوزيعات تبلغ 45% نقداً، وهي من التوزيعات المميزة على مستوى السوق.

برغم كل الظروف والأجواء المحيطة ببورصة الكويت، تظل البورصة محتفظة بخصوصية عن كل محيطها، إذ أنه باعتراف الشركات ووفقاً لخارطة العوائد والأرباح من مصادرها، فإن الشركات التشغيلية تتركز أعمالها في السوق الكويتي بأكثر من 75%.

مصادر مالية حذرت من المبالغة في ردود الأفعال في مجازاة التطورات السياسية، خصوصاً وأنها شديدة التقلب والتغير، والنسبة المطلقة منها "شحن وتوتر إعلامي"، وصولاً إلى درجة الغليان حتى تتحقق أهداف محددة أو يتم التوصل إلى نقاط اتفاق، لا سيما وأن "الخيارات العسكرية" حساباتها معقدة ومكلفة، وما يثار من خلافات في وجهات النظر عملياً لا ترقى إلى مستوى وقوع "حرب".

وتؤكد المصادر على أن مشروعات الدولة تشهد طفرة هي الأكثر نشاطاً وجدية والتزاماً ووضوحاً، يقابلها انفتاح مصرفي غير مسبوق، ورؤية جماعية مستقرة وإيجابية، ما يؤكد أن طفرة الإنفاق مستمرة ومتواصلة، وبالتالي أساسيات العمل الاقتصادي ومرتكزات الشركات مستقرة في ظل مستوى أكلاف منخفض الكلفة على التسهيلات.

وفقاً لنتائج الأسبوعين الماضيين من العام الحالي، مبادرات الأفراد نحو البيع كانت الأعلى، مقابل استقرار وتمسك بالمراكز الاستثمارية لكبار "اللاعبين" مع عمليات شراء انتقائية، وتحركات جديدة من بعض المجاميع في اتجاه المزيد من الاستعدادات، للاستفادة القصوى من القادم والمقبل على صعيد الشأن الاقتصادي، إذ يؤكد مصدر قيادي في أحد المجاميع أن الاجتماعات المتتالية للجنة الوزارية المعنية بالمشروعات، وتقاربها غير المسبوق هو صورة وانعكاس إيجابي للتحضير لطفرة كبيرة مستمرة ومتواصلة، مؤكداً أن مؤشرات الالتزام والطرح للتنفيذ سرعتها مختلفة بعد وضع مشروع ميناء مبارك على سكة التنفيذ بعد التوقيع الرسمي، وما تلاه من عشرات المناقصات، وأكثر من 24 مشروع تشغيلي سيستفيد منهم القطاع الخاص تبعاً.

ما سبق ليس كل ما سيتم البناء عليه، فهناك ما هو مرتبط بإقراره، وخصوصاً ملف التمويل والرهن العقاري، حيث المشاريع الإسكانية وما سترتب عليها من حجم أعمال وطرح مناقصات ومبيعات لمنتجات شركات عديدة تابعة وزميلة لكيانات مدرجة.

ربط المؤشرات الاقتصادية
بالمؤشرات السياسية سيجر
المزيد من الخسائر المصطنعة



تركز أنشطة الشركات الكويتية
على الاقتصاد الداخلي بنسب تفوق
75% ميزة كبيرة

صندوق الأسرار:

بنك يطلب الحجز على حصص المدراء لتحصيل مديونية بقيمة 37 مليون دينار

التجارية تشغيلياً، وهي مجموعة متعددة الأنشطة عالية التدفق، والتي كانت تتطلع كافة البنوك المحلية والعالمية لفتح قنوات من التعامل معها لتعدد أنشطتها على المستوى المحلي والعالمي.

وعلم أن إجمالي الديون المستحقة على المجموعة تبلغ 46 مليون دينار كويتي تقريباً، ما يعني أنه حصل خلال فترة التعاقد والعلاقة المستقرة للمجموعة نحو 9 ملايين دينار كويتي. تعتبر المجموعة من أقوى المجاميع

بدأ أحد البنوك في تحريك الإجراءات القانونية ضد مجموعة تجارية ضخمة تعثرت، حيث يطالب البنك في دعواه بالحجز على حصص المدراء وذلك لاستيفاء 37 مليون دينار كويتي.

مجموعة منافسة على سوق شرق... تتطلع لإنشاء فندق حال فوزها بالمزايدة

أنه من أميز الوجهات على الخليج، وإنشاء فندق ضمن المشروع سيحقق تكامل في رؤية الكويت السياحية لتمييز الموقع كما أنه يحقق تكامل للمشروع أيضاً. إعلان الفائز بالعطاء المالي الأعلى سيكون يوم الأربعاء 21 يناير الحالي.

مفاجآت متوقعة ومرتبقة في عطاءات التحالفات المتنافسة على سوق شرق. وفقاً لمصادر، أحد التحالفات الاستثمارية الكبرى التي لديها تجربة سابقة، تتطلع لطلب ترخيص إنشاء فندق ضمن المشروع في حال فوزها. وتعتبر رؤية المجموعة أن الموقع ينقصه فندق، حيث

3 فبراير موعد دعوى تحالف من المستثمرين الأفراد ضد شركة قابضة مشطوبة

المال“ تحدد لها جلسة 3 فبراير المقبل. قانونياً يمكن للمستثمرين منفردين أو مجتمعين رفع دعوى مجمعة، واختصاص هيئة أسواق المال لتقديم ما لديها من مستندات لدعم مطالبة المتضررين، خصوصاً وأنها تملك كافة المعلومات الدقيقة التي تسببت في الشطب.

في خطوة جديدة لملاحقة مجالس الإدارات التي ارتكبت مخالفات وقادت الشركات للشطب، رفع عدد من المستثمرين دعوى مطالبة بالتعويض ضد مجلس إدارة شركة قابضة كانت واحدة من مجموعة شركات شطبت بالكامل باستثناء شركة قائمة واحدة حتى الآن. الدعوى“ تجاري مدني كلي – محكمة أسواق

مجالس إدارات تفتح عليها أبواب من المطالبات المالية نتيجة مخالفات جسيمة

حجم الفوائد المتراكمة تقدر بنحو 16 مليون دينار تقريباً

دعوى ضد شركة مشطوبة بشأن مخالفة استدعاء رأس المال

الدعوى ستحمل الشركة نحو 16 مليون دينار كويتي، وفقاً لاحتمال نسبة الفائدة التجارية المستحقة في تلك الحالة والبالغة 7% تقريباً حسب قانون الشركات، حيث أن التأخير والتقاعدس يمتد لأكثر من 20 عاماً، حيث كان التأسيس في عام 2000 تقريباً برأسمال 20 مليون دينار تم سداد 4 مليون فقط، وكان من المفترض استدعاء باقي رأس المال في 2005، إلا أنه وحتى نهاية 2025 لم يتم استدعاء باقي رأس المال خلال مهلة الـ 5 سنوات بحد أقصى.

مما لا شك فيه أن الشركات المشطوبة التي تضرر منها شرائح من صغار المستثمرين وكثير غيرهم، خلقت حالة من النزاع القانوني والمطالبة بالحقوق والتعويض لمن يستطيع مواصلة “الدرب“. في إحدى الحالات وجه مستثمر قانوني مخضرم ضربة قانونية مستحقة ضد إحدى الشركات، نتيجة تقاعس مجلس الإدارة عن استدعاء باقي رأس المال من المؤسسين رغم مرور الوقت القانوني الكافي والمستحق.

قاضي الإفلاس يقرر رفض تظلم دائنين على خطة هيكلية الأولى للاستثمار

تم النشر الرسمي لقرار قاضي الإفلاس، الذي يقضي برفض التظلم المقدم من اثنين من الدائنين للشركة الأولى للاستثمار.

وتم التصديق على مقترح إعادة الهيكلة وفقاً لما تم الإعلان عنه بشكل نهائي، بعد أن حازت على موافقة الأغلبية بنسبة 78.94%.

تجدر الإشارة إلى أن إجمالي الديون التي تم قبولها تبلغ 45.168 مليون دينار، والديون المستبعدة تبلغ 2.117 مليون دينار.

المجموعة المشتركة:

قاضي الإفلاس يقرر هيكلية شركة المعروف والبرجس

بشأن الطلب المقدم من شركة المجموعة المشتركة للمقاولات ضد شركة المعروف والبرجس: قرر قاضي الإفلاس التصديق على خطة إعادة الهيكلة المقدمة من شركة المعروف والبرجس المشتركة. ويتولى أمين إعادة الهيكلة صباح الجلاوي الإشراف على تنفيذ خطة إعادة الهيكلة، مع تقديم تقرير عن تنفيذ الخطة كل ثلاث أشهر.

التشوهات تكشف عمليات التجميل المصطنعة للأرقام



عمليات التجميل المفخخة هي التي تجيب على أسئلة بعض من يستغرب ثبات وركود وخمول الأسعار، وعدم التجاوب، وعدم الريادة، وعدم استقطاب المؤسسين والرموز المالية المليئة، فعندما «يعوف» كل هؤلاء الطبخة فاعلم أن ذلك ليس عبثاً، ولا من فراغ، فهناك مبررات وأسانيد، فالبضاعة الجيدة تفرض نفسها والسيئة يعوفها الجميع.

المتضخمة والمنتفخة أكثر من الحدود المطلوبة ستكشف القناع، وستؤكد أنها كانت جسر معبري لتحقيق أهداف محددة، وستدور العجلة للوراء مرة أخرى، والحجج جاهزة والأعداء مرتبة، وسيتم تسويقها مع نقطة الوصول لمحطة النزول.

سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية
تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية
وفرق من النواطير والشخصيات الكرتونية
وعرابي السطو على الأصول
الجوهرية المحلية والدولية.

بعض المسؤولين غير المسؤولين، ومن لا يهمهم سوى تصدير الأرقام الوردية حتى وإن كانت وهمية، مغيبون لا يعيشون في الواقع العالمي الحالي الذي يشهد ثورات الذكاء الاصطناعي.

لا يزال هؤلاء يعتمدون لعبة «مدير مالي» ترزي أو بارع في «تلبيس القحافي» وتدوير الأرقام والزوايا، متوهمين سويًا بالتضامن أنهم أذكاء، وأنهم ينتجون أرقاماً بدلاً من أن ينتجوا منتجات حقيقية أو يبنون كياناً تشغيلياً.

هذه الفئة تمثل عبء ومخاطر كبيرة على الكيانات التي توصف بالكبيرة وهي ليست كذلك، بل ربما تكون كذلك على الورق وفي مخيلة المستفيدين من مناصبها ومكافأتها فقط، وبالتالي تُسخر فرق العزف ومنظومة اللحن على أوتار تصدير الوهم من أجل استمرار المصالح الشخصية وفرقة المستفيدين بالصيد «السمين»، أما أصحاب الفئات فلهم الوعود.

لغة الأرقام لا تكذب ولكنها تتجمل، لكن لعمليات التجميل نهاية حتماً، وبعد ذلك تظهر التشوهات والنواقص والتنوعات وتتكشف الحقائق المرة.

هكذا بعض الميزانيات التي وصلت إلى مراحل من التضخم والتزويق والترميم والاعتماد على مصادر غير تشغيلية، والاستنجاد ببيع مجوهرات. تلك الميزانيات ستصل إلى مرحلة الانكشاف أمام المساهمين بعد أن كان «فرقة» العازفين يتمنون تفاقم الأوضاع الجيوسياسية حتى تكون شماعة المرحلة ... ولكن فيما يبدو أنه لن يكون لهم نصيب في هذه الشماعة، بعد أن بدأت الأوضاع في الهدوء التدريجي من نقطة السخونة القصوى.

2025 يعتبر نهاية حقبة «اليوبيل الفضي»، ومع 2026 تبدأ مسيرة نحو اليوبيل الذهبي 2050، فهل بعد هذه الطفرات التوعوية والرقمية والرقابية وعصر الذكاء الاصطناعي، يمكن أن تستمر منظومة التخدير بالأرقام «الفالصور» غير الحقيقية بنفس النهج القديم واللغة العقيمة الركيكة المستمرة منذ 25 عاماً على نفس المنهج.

التطوير التشريعي والمقترحات المقبلة بإنشاء دوائر شديدة التخصص ستكتب نهاية لفرق عمليات تجميل الأرقام التي تمارس أنشطة سلبية، وممارسة هي في حقيقة الأمر وفي التوصيف السليم لها هي خداع وغش للمساهمين.
رؤوس الأموال

مقترح تعديل المادة (206) من قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 بشأن مواعيد انعقاد الجمعيات العامة العادية السنوية

بقلم - د.علي عويد رخيص

مكتب الواحة لتدقيق الحسابات

عضو في نكسيا



أود أن أقدم بهذه الدراسة بخصوص هذا الموضوع انطلاقاً من دوري المهني والوطني في دعم منظومة الحوكمة ودورها الاستشاري في دعم وتطوير وتعزيز كفاءة التشريعات ذات الصلة بالأنشطة الاقتصادية والمالية، متضمناً مقترحاً بإعادة النظر في نص المادة رقم (206) من قانون الشركات الصادر بالقانون رقم (1) لسنة 2016 وتعديلاته، والمتعلقة بالمهلة الزمنية المحددة لانعقاد الجمعيات العامة العادية السنوية للشركات. ويأتي هذا المقترح إيماناً منا بالدور المحوري والتنظيمي والإشرافي الذي تضطلع به وزارة التجارة والصناعة في النهوض بالاقتصاد الوطني، وترسيخ مبادئ الحوكمة المؤسسية الرشيدة، وحماية مصالح الشركات والمساهمين وأصحاب المصلحة، مما يسهم في تطوير التشريعات بما يتواءم مع المتغيرات والتطورات المهنية والعملية ويعزز استدامة النشاط الاقتصادي والمالي.

الحد من اللجوء إلى الحلول الاستثنائية أو التمديدات الفردية

يؤدي قصر المهلة الحالية إلى تزايد طلبات التمديد أو الاستثناء من الجهات الرقابية، وهو ما يثقل كاهل الجهات التنظيمية ومها وزاراتكم الموقرة ويخلق تفاوتاً في المعاملة بين الشركات، في حين أن التعديل المقترح يوفر إطاراً قانونياً عاماً وواضحاً للجميع.

التوافق مع أفضل الممارسات الإقليمية والدولية

تعتمد العديد من التشريعات المقارنة مدداً أطول لانعقاد الجمعيات العامة السنوية، بما يتناسب مع تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية والتدقيق، ويعزز تنافسية بيئة الأعمال وجاذبية الاستثمار.

دعم استقرار السوق المالي وحماية المستثمرين

يساهم منح مهلة زمنية مناسبة في تقليل مخاطر الأخطاء الجوهرية أو التعديلات اللاحقة على القوائم المالية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على ثقة المستثمرين واستقرار السوق.

تمكين مجالس الإدارة من أداء دورها الرقابي بفاعلية

تحتاج مجالس الإدارة واللجان المنبثقة عنها (لا سيما لجان التدقيق) إلى وقت كافٍ لمراجعة القوائم المالية ومناقشتها مع الإدارة التنفيذية ومراقبي الحسابات قبل الدعوة لانعقاد الجمعية العامة، بما يعزز المساءلة والحوكمة.

تقليل المخاطر القانونية والمسؤوليات على أعضاء مجلس الإدارة

إن ضيق المهلة الزمنية قد يضطر مجالس الإدارة إلى الدعوة للجمعية العامة دون اكتمال الجاهزية الفنية للقوائم المالية، مما يعرض أعضاء المجلس لمسؤوليات قانونية محتملة، وهو ما يمكن تفاديته من خلال التعديل المقترح.

العامة العادية السنوية خلال المهلة القانونية الحالية، مما يضع جميع الشركات أمام مخالفة نصوص القانون دون وجود تقصير فعلي من جانبها أو من جانب مراقب الحسابات. تفاوت أحجام وطبيعة الشركات الخاضعة لأحكام القانون

لا يراعي النص الحالي اختلاف أحجام الشركات وتعقيد هيكلها التشغيلية والمالية، حيث تخضع الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى ذات العمليات المتعددة أو الخارجية للمهلة الزمنية ذاتها، رغم التباين الكبير في متطلبات إعداد القوائم المالية لكل منها.

ارتباط القوائم المالية بجهات رقابية متعددة

تتطلب بعض الشركات، لاسيما المدرجة العامة، التنسيق مع عدة جهات رقابية وتنظيمية (مثل هيئة أسواق المال، والبنك المركزي، البورصة، وحدة تنظيم التأمين، والجهات القطاعية المختصة)، الأمر الذي يستلزم وقتاً إضافياً لمواءمة الإفصاحات والمتطلبات التنظيمية المختلفة قبل اعتماد القوائم المالية النهائية.

تأثير المواسم المحاسبية وضغط نهاية السنة المالية

تشهد فترة الربع الأول من كل عام ضغطاً شديداً على الموارد المحاسبية والتدقيقية بسبب تزامن إعداد القوائم المالية لعدد كبير من الشركات في الوقت ذاته، مما يؤدي إلى ازدحام جداول أعمال الإدارات المالية ومكاتب التدقيق، ويجعل الالتزام بالمهلة الحالية أمراً بالغ الصعوبة.

تعزيز مبدأ الإفصاح العادل والمتكافئ للمساهمين

التسرع في إعداد واعتماد القوائم المالية قد يؤدي إلى إفصاحات غير مكتملة أو تقديرات غير مستقرة، مما يضعف قدرة المساهمين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة

حيث تنص المادة المشار إليها على أن:

”تنعقد الجمعيات العامة العادية السنوية بناءً على دعوة مجلس الإدارة خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية“.

ويُعنى بانعقاد هذه الجمعية بشكل أساسي مناقشة البيانات المالية السنوية والموضوعات المرتبطة بها.

وفي هذا الصدد، تلاحظ – من واقع الممارسات المهنية والعملية وارتباطها المباشر بقطاع التدقيق والمراجعة – أن الشركات بمختلف أنواعها (الشركات المساهمة العامة المدرجة وغير المدرجة، والشركات المساهمة المقفلة، والشركات ذات المسؤولية المحدودة) ومراقبي الحسابات يواجهون تحديات وصعوبات ملموسة عند الالتزام بالمهلة الزمنية المحددة حالياً، وما يترتب على ذلك من آثار تنظيمية وقانونية، وذلك لأسباب من أبرزها:

صعوبة استكمال إعداد القوائم المالية السنوية ضمن مهلة الثلاثة أشهر، في ظل المتطلبات المتزايدة لتطبيق لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وما تستلزمه من إفصاحات وتقديرات محاسبية وإجراءات قياس أكثر تفصيلاً، أصبحت المهلة الحالية غير كافية عملياً لإعداد قوائم مالية دقيقة وموثوقة، خاصة لدى الشركات الكبيرة التي تتضمن شركات تابعة وزميلة أو متعددة الأنشطة.

الضغط الزمني الواقع على مراقبي الحسابات حيث ينعكس قصر المهلة الزمنية مباشرة على أعمال مراقبي الحسابات، ويتعين عليهم إنجاز متطلبات معايير التدقيق الدولية (ISA) خلال فترة زمنية محدودة لجميع الشركات، الأمر الذي قد يؤثر على جودة أعمال المراجعة وسلامة الرأي المهني، وهو ما يتعارض مع أهداف الحوكمة وحماية المساهمين.

التأخر في إنجاز إجراءات التدقيق يؤدي عملياً إلى تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، وهو ما يترتب عليه تعذر انعقاد الجمعية



المالية ويعزز الثقة والشفافية في بيئة الأعمال، نتقدم إلى معاليكم بمقترح تعديل نص المادة (206) ليصبح على النحو التالي:

تنعقد الجمعية العامة العادية السنوية للشركات المساهمة العامة المدرجة خلال السنة (6) أشهر التالية لانتهاء السنة المالية. تنعقد الجمعية العامة العادية السنوية للشركات المساهمة المقفلة خلال التسعة (9) أشهر التالية لانتهاء السنة المالية. تنعقد الجمعية العامة العادية السنوية للشركات ذات المسؤولية المحدودة خلال الاثني عشر (12) شهرًا التالية لانتهاء السنة المالية. ونثق بأن هذا التعديل المقترح سيسهم في تعزيز بيئة الأعمال في دولة الكويت، ويحقق توازنًا عمليًا ومدرّسًا بين متطلبات الالتزام القانوني ومتطلبات إعداد التقارير المالية والتدقيق وفقًا للمعايير المهنية المعتمدة، بما يخدم مصلحة الشركات والاقتصاد الوطني.

ختامًا،،،

إن التعديل المقترح على نص المادة (206) من قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 لا يهدف إلى إطالة الإجراءات أو الإخلال بحقوق المساهمين، وإنما يأتي استجابة لمتطلبات الواقع العملي والتطورات المهنية والتنظيمية المتسارعة في مجالي المحاسبة والتدقيق. ويحقق هذا التعديل توازنًا مطلوبًا بين الالتزام القانوني وجودة الإفصاح المالي، بما يعزز مبادئ الحوكمة والشفافية ويحمي مصالح جميع أصحاب المصلحة.

لذا نأمل من وزير التجارة والصناعة التكرم بالنظر في هذا المقترح، والتفضل بدراسته والأخذ به لما له من أثر إيجابي على بيئة الأعمال والاقتصاد الوطني، واستقرار الشركات، وتعزيز الثقة في التقارير المالية، ودعم تنافسية دولة الكويت على المستويين الإقليمي والدولي. ، نحن على أتم الاستعداد لتقديم أية إيضاحات او اجراء اية تعديلات إضافية أو مناقشة الأمر بشكل أوسع متى ما ارتأيتم ذلك.

استثناءات فردية، ويسهم في توحيد المعالجة القانونية، مما يخفف العبء الإداري على الجهات الرقابية ويحقق عدالة تنظيمية بين الشركات طوال السنة.

مراعاة اختلاف طبيعة وأحجام الكيانات القانونية

يحق التدرج الزمني المقترح توازنًا تشريعيًا يراعي حجم وتعقيد كل نوع من أنواع الشركات، ويعكس عدالة تشريعية تتناسب مع الواقع العملي لكل فئة.

تعزيز ثقة المستثمرين واستقرار بيئة الأعمال

تؤدي القوائم المالية المدققة بعناية وفي وقت مناسب إلى تعزيز ثقة المستثمرين والدائنين وأصحاب المصلحة، ودعم استقرار الأسواق المالية وتحسين مناخ الاستثمار.

تمكين مجالس الإدارة من أداء مهامها بكفاءة

يوفر التعديل الوقت اللازم لمجالس الإدارة لممارسة دورها الإشرافي والرقابي بفعالية، واتخاذ قرارات مستنيرة قبل الدعوة لانعقاد الجمعية العامة.

تقليل المخاطر القانونية والمسؤوليات المحتملة

يسهم التعديل في الحد من تعريض أعضاء مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية لمخاطر قانونية ناتجة عن التعجل في اعتماد قوائم مالية غير مكتملة أو غير مدققة بشكل كاف.

مواءمة التشريع مع أفضل الممارسات الإقليمية والدولية

يعزز التعديل اتساق الإطار التشريعي الكويتي مع التطورات الدولية في مجالي المحاسبة والتدقيق، ويزيد من تنافسية دولة الكويت كمركز جاذب للأعمال والاستثمار.

وبناءً على ما تقدم، وحرصًا على تمكين الشركات من الالتزام بأحكام القانون وتفادي ما قد ينشأ من مخالفات أو جزاءات، وتيسيرًا لعمل مراقبي الحسابات بما يدعم جودة التقارير

كما أن الواقع العملي يشير إلى أن بورصة الكويت تمنح الشركات المدرجة مهلة للإفصاح عن البيانات المالية السنوية قد تصل إلى 90 يومًا من تاريخ انتهاء السنة المالية، وغالبًا ما تُعقد الجمعيات العامة العادية بعد استكمال الإفصاح واعتماد البيانات، بما يعكس امتداد الأثر الزمني على مختلف أنواع الشركات.

الأثر الإيجابي المتوقع من التعديل

رفع جودة القوائم المالية وموثوقيتها يتيح التعديل المقترح للشركات وقتًا كافيًا لإعداد قوائم مالية دقيقة ومتكاملة ومتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، بما يقلل من مخاطر الأخطاء الجوهرية أو التعديلات اللاحقة.

تعزيز جودة واستقلالية أعمال التدقيق الخارجي

يسهم تمديد المدد الزمنية في تمكين مراقبي الحسابات من تنفيذ متطلبات معايير التدقيق الدولية (ISA) بصورة مهنية سليمة، بعيدًا عن الضغوط الزمنية التي قد تؤثر على جودة الرأي المهني.

الحد من المخالفات القانونية الشكلية الناتجة عن ضيق المهلة الزمنية

يؤدي التعديل إلى تقليل حالات عدم الالتزام بالمواعيد القانونية لانعقاد الجمعيات العامة العادية السنوية الناتجة عن أسباب فنية خارجة عن إرادة الشركات، وبما يحقق الامتثال الفعلي لأحكام القانون.

تعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية وحماية حقوق الشركاء والمساهمين

يضمن منح مهلة مناسبة لمجالس الإدارة ولجان التدقيق مراجعة القوائم المالية بصورة وافية قبل عرضها على الجمعية العامة، مما يعزز الشفافية والمساءلة وحماية حقوق المساهمين والشركاء.

تحسين كفاءة الجهات الرقابية والتنظيمية

يقلل التعديل من الحاجة إلى منح تمديدات أو

«أسواق المال» تعديل أحكام الصلح في الجرائم

فيه نموذج طلب الصلح مع الهيئة وما يتطلبه من شروط واجب توافرها لبحثه والمستندات المتعين تقديمها معه وسداد الرسم الذي يخصم لاحقاً من مبلغ مقابل الصلح حال قبول الهيئة للطلب. وتتطلع الهيئة بشكل دائم إلى تطوير منظومة العمل في مجال نشاط الأوراق المالية بما يحقق الكفاءة والشفافية، ويواكب أفضل الممارسات والمعايير المطبقة.



أصدرت هيئة أسواق المال القرار رقم (11) لسنة 2026؛ وذلك لتعديل أحكام الصلح في الجرائم الواردة بالقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته. ويأتي القرار، وفق بيان الهيئة؛ لإنشاء ملحق جديد للكتاب الثالث من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته وهو الملحق رقم (9) الخاص بطلب الصلح، مبيناً

بورصات خليجية

ارتفاع مؤشر «تاسي» 87.0% بنهاية التعاملات.. وقطاع الاتصالات يخالف الاتجاه



وعلى صعيد أعلى الكميات جاء سهم «بان» في الصدارة، بكمية تداول بلغت 16.15 مليون سهم، وحل سهم «أمريكانا» ثانياً بـ 15.93 مليون سهم.

السوق الموازي يرتفع 12.0%

وشهد السوق الموازي أداءً إيجابياً بنهاية جلسة اليوم الأحد، ليغلق مؤشر (نمو حد أعلى) مرتفعاً 12.0%، مضيفاً 29.13 نقطة إلى رصيده، صعدت به إلى مستوى 23,442.91 نقطة.

تلاه (على مستوى الأسهم) سهم «سماسكو»، بنسبة تراجع بلغت 58.1%.

الأسهم الأكثر نشاطاً

وتصدر سهم «الراجحي» نشاط الأسهم من حيث القيمة بـ 220,58 مليون ريال، وأغلق مرتفعاً 1.0%، وكان المركز الثاني لسهم «الإنماء» بقيمة بلغت 152.69 مليون ريال، وصعد السهم 83.1%.

سجل سوق الأسهم السعودية «تداول» ارتفاعاً ملحوظاً، بنهاية جلسة الأحد، في ظل صعود شبه جماعي للقطاعات، وسط تدني مستويات السيولة.

وأغلق المؤشر العام للسوق «تاسي» مرتفعاً 87.0% بمكاسب بلغت 93.86 نقطة، صعد بها إلى مستوى 10,912.18 نقطة، ليسترد مستويات 10900 نقطة.

وتراجعت قيم التداول إلى 3.03 مليار ريال، مقابل 4.5 مليار ريال بالجلسة السابقة، وهبطت الكميات إلى 180 مليون سهم، مقابل 218,44 مليون سهم، بنهاية جلسة الخميس الماضي.

20 قطاعاً باللون الأخضر

وجاء إغلاق جميع القطاعات باللون الأخضر، باستثناء قطاع الاتصالات، الذي خالف الاتجاه العام للسوق والقطاعات، بعد هبوطه 72.0%.

وتصدر قطاع التأمين المكاسب بارتفاع نسبته 66.2%، وارتفاع قطاع المواد الأساسية 09.1%، وصعد الطاقة 76.0%، وسجل قطاع البنوك ارتفاعاً نسبته 44.0%.

230 سهماً تسجل مكاسب

وشهدت تعاملات الأحد إغلاق أسهم 230 شركة على ارتفاع، مقابل تراجع أسهم 29 شركة، فيما استقرت أسهم 7 شركات، حيث يضم السوق 266 ورقة مالية مدرجة.

وتصدر سهم «الدرع العربي» مكاسب السوق السعودي في جلسة الأحد بنسبة 55.8%، ليغلق السهم بسعر 11.94 ريال، تلاه سهم «ثشب»، بنسبة ارتفاع بلغت 33.6%.

وفي المقابل، أنهى سهم «تسهيل» التعاملات باللون الأحمر؛ حيث تراجع بنسبة 34.2% وأغلق عند مستوى 146.20 ريال،

بورصة قطر ترتفع عند الإغلاق بنسبة 52.0%

وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفع سعر 45 سهماً في صدارتها «استثمار القابضة» بـ 2.87%، بينما تراجع سعر 3 أسهم على رأسها «كيو إن بي» بـ 0.60%، واستقر سعر 6 أسهم.

وجاء سهم «بلدنا» على رأس نشاط الكميات بـ 15.91 مليون سهم، فيما تصدر السيولة سهم «الميرة» بقيمة 52.52 مليون ريال.

أحجام التداول 117.06 مليون سهم مقارنة بـ 128.51 مليون سهم بالجلسة السابقة، ونفذ السوق 30.27 ألف صفقة، مقابل 38.95 ألف صفقة يوم الخميس.

وشهدت الجلسة ارتفاعاً بجميع قطاعات البورصة السبع على رأسها الاتصالات بواقع 1.26%، وتذيل القائمة قطاع البنوك والخدمات المالية بـ 0.10%.

أغلقت بورصة قطر تعاملات الأحد على ارتفاع، بدعم ارتفاع جماعي للقطاعات.

صعد المؤشر العام بنسبة 0.52% ليصل إلى النقطة 11,124.98، رابحاً 57.34 نقطة عن مستوى الخميس الماضي.

تراجعت قيمة التداولات إلى 353.67 مليون ريال مقابل 390.92 مليون ريال يوم الخميس، وبلغت

بورصات عالمية

موجة صعود واسعة في الأسهم الألمانية بدعم آمال تعافي الصناعة



في «فيديلتي إنترناشيونال»، من أن موجة الصعود قد تتعرض للانكسار بفعل حالة عدم الاستقرار التي يشهدها العالم.

أضاف أكيرمانز: «هناك نطاق واسع من السيناريوهات المحتملة لسوق الأسهم الألمانية في عام 2026»، منبهاً بأنه مع تصاعد مستويات عدم اليقين والمخاطر الجيوسياسية، فإن هناك «تزايداً في احتمالات وقوع أحداث عالية المخاطر قد تؤثر في عوائد المستثمرين بدرجة تفوق المعتاد».

رغم ذلك، وفي ضوء سوق صاعدة، تبقى المقومات مهيأة لتحقيق مزيد من التفوق لأسهم الشركات الألمانية الصغيرة والمتوسطة.

استفادة أكبر للشركات الصغيرة من نمو اقتصاد ألمانيا

من المرجح أن يفيد الإنفاق الحكومي الشركات الصغيرة بدرجة أكبر من الشركات الكبرى، إذ إن الشركات القيادية المدرجة في مؤشر «داكس» لا تحقق سوى نحو 20% من إيراداتها داخل السوق المحلية، مقارنة بنسبة 33% لشركات مؤشر «إم داكس».

كما أن التقييمات الحالية قد لا تعكس بعد الحجم الكامل للإنفاق الموعود. فعلى سبيل المثال، يبلغ مكرر الربحية لمؤشر «إم داكس» مستويات قريبة من أدنى مستوياته منذ عام 2009 مقارنة بالمؤشر القيادي، ما يترك مجالاً واسعاً لمزيد من التفوق في الأداء. ويتوقع «دويتشه بنك» أن يحقق كلا المؤشرين نمواً في الأرباح برقم من خانتين.

وقال أولريش أوربان، رئيس استراتيجية الأصول المتعددة والبحوث في «بيرينبرغ»: «لا تزال الأسهم الألمانية جذابة من وجهة نظرنا، ويُعد مؤشر إم داكس الخيار الأفضل للتعرض الاستثماري».

الألمانية الصغيرة والمتوسطة «باهتمام متزايد من المستثمرين هذا العام، مع اتساع أثر التحفيز المالي عبر سلاسل القيمة، بما يصب في مصلحة الشركات ذات التوجه المحلي».

ورغم أن أسهم شركات الدفاع كانت في صدارة اهتمام المستثمرين، في ظل تسارع وتيرة الإنفاق العسكري في أوروبا لمواجهة روسيا، فإن موجة الصعود بدأت تتسع لتشمل قطاعات أخرى. ومن بين أكبر الراجحين خلال الأشهر الستة الماضية شركات مثل «فيربيو» (Verbio SE) المتخصصة في الوقود الحيوي، و «شافلر» (Schaeffler AG) لصناعة مكونات السيارات، و «هوختيف» (Hochtief AG) للبناء، إذ قفزت أسهمها جميعاً بأكثر من الضعف. ويرى اقتصاديون أن النمو في ألمانيا مرشح للتسارع خلال العامين الجاري والمقبل، مع امتصاص الشركات لتأثير الرسوم الجمركية، ومع عودة النشاط في قطاعي البناء والتصنيع.

أثر حزم الإنفاق الحكومي

يُضاف إلى ذلك تدفق محتمل للسيولة من حزمة إنفاق على البنية التحتية بقيمة 500 مليار يورو، إلى جانب زيادة النفقات العسكرية الرامية إلى ردع روسيا. وبحسب وزير المالية الألماني لارس كلينغبابل، قد يصل إجمالي هذه الإجراءات مجتمعة إلى أكثر من تريليون يورو.

ومع ذلك، لا تزال هناك بعض الشكوك بشأن مدى كفاءة إنفاق هذه الأموال. فبينما تعاني ألمانيا من مشكلات تتراوح بين جسور متهالكة وبطء شبكة الإنترنت، يخشى المستثمرون من أن يُستخدم جزء من هذه السيولة في سد فجوات الموازنة أو تقديم إعانات، بدلاً من توجيهها إلى مشاريع جديدة. وحذر توم أكيرمانز، مدير المحافظ الاستثمارية

في السنوات الأخيرة، وبينما تفوقت الأسهم الألمانية على المؤشرات الأوروبية الأوسع نطاقاً، ظل جزء كبير من السوق الألمانية متأخراً عن الركب. إلا أن هذا الوضع بدأ أخيراً يتغير.

باتت المؤشرات التي تتبع أسهم الشركات الألمانية الصغيرة والمتوسطة تتفوق في عام 2026 على مؤشر «داكس» للأسهم القيادية، وكذلك على المؤشر الأوروبي الشامل «ستوكس 600»، ليوسع اتجاهها بدأ يتشكل منذ العام الماضي.

من بين أفضل 10 أسهم أداءً في مؤشر «إم داكس» (MDAX) للشركات المتوسطة خلال الأشهر الـ 12 الماضية، ارتفعت أسعار ثمانية أسهم بأكثر من الضعف. وقفز سهم مجموعة الهندسة «تيسينكروب» (Thyssenkrupp AG) بنسبة 235%، في حين ارتفع سهم شركة الصناعات الدفاعية «رينك غروب» (Renk Group AG) بنحو 180%.

ويمثل هذا الأداء تحولاً لافتاً مقارنة بالفترة التي أعقبت جائحة كورونا مباشرة، حين اندفع المستثمرون نحو أسهم الشركات الكبرى. فيما عانت أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة من أداء ضعيف إلى حد كبير بين عامي 2021 و2024، ولا سيما بعد الغزو الروسي لأوكرانيا في 2022.

تحسن النشاط الاقتصادي في ألمانيا

ويعكس هذا التوجه الجديد تحسناً في النشاط الاقتصادي، إذ عاد الناتج المحلي الإجمالي للنمو في عام 2025 بعد عامين من الانكماش، إضافة إلى التوقعات بتدفق سيولة جديدة قادمة من خطط الحكومة للإنفاق الكبير على الدفاع والبنية التحتية. توقع ماثيو راشر، رئيس استراتيجية الأسهم في «يوليوس باير»، أن تحظى أسهم الشركات

بورصات عالمية

طفرة التكنولوجيا تقود أسهم الصين للصعود رغم التحديات الاقتصادية



بعد نحو عام من اختراق شركة «ديب سيك» (DeepSeek) في مجال الذكاء الاصطناعي، الذي هز الأسواق العالمية، تدخل الصين عام 2026 على وقع موجة جديدة من التقدم التكنولوجي التي تغذي صعوداً في أسواق الأسهم، حتى مع بقاء اقتصادها هشاً.

وبفضل إحراز تقدم حديث في قطاعات تتراوح من الصواريخ التجارية إلى الروبوتات والسيارات الطائرة، بدأت أسهم التكنولوجيا الصينية العام الجديد بقوة. فقد قفز مؤشر تقني محلي شبيه بـ «ناسداك» بنحو 13% حتى الآن هذا الشهر، بينما ارتفع مقياس لشركات التكنولوجيا الصينية المدرجة في هونغ كونغ بنحو 6%. وتنفق المؤشران على «ناسداك 100».

التكنولوجيا المحلية المحرك الرئيسي للسوق

كان الحماس تجاه التقنيات المحلية المحرك الأكبر الوحيد لموجة الصعود في الأسهم الصينية منذ أبريل، حتى في وقت ظل فيه ثاني أكبر اقتصاد في العالم غارقاً في ركود سوق الإسكان وضعف الاستهلاك. وقد يكتسب هذا الزخم دعماً إضافياً في الأشهر المقبلة مع طرح «ديب سيك» نموذجاً جديداً للذكاء الاصطناعي، ومع إعلان الصين خطة اقتصادية لخمس سنوات تعطي الأولوية للاكتفاء الذاتي التكنولوجي. «سوق الأسهم تخبرنا أن ما تفعله الصين في قطاع التكنولوجيا سيكون مثيراً للغاية في المرحلة المقبلة» بحسب ما قاله مارك موببوس، العضو المنتدب لصندوق «موببوس للأسواق الناشئة»، لتلفزيون «بلومبرغ» يوم الجمعة. وأضاف: «يجب أن نتذكر أن هدف الصين الآن هو التفوق على الولايات المتحدة في التكنولوجيا، وفي الرقائق عالية المستوى، وفي شتى أنواع الذكاء الاصطناعي. لذلك تتجه الأموال إلى هذا المسار».

منذ أن فاجأت «ديب سيك» الأسواق العالمية في 27 يناير من العام الماضي بنماذج ذكاء اصطناعي منخفضة التكلفة ومماثلة في الأداء، سارعت شركات صينية أخرى إلى تكثيف جهود تطوير نماذجها الخاصة. كما شهد اعتماد الذكاء الاصطناعي التوليدي قفزة كبيرة بين عمالقة الإنترنت في البلاد، من «علي بابا غروب هولدينغ» إلى «تينسنت هولدينغز».

مكاسب سوقية بـ 730 مليار دولار للأسهم

وفي مجالات أخرى، شاركت الروبوتات الصينية في سباقات ماراثون، وتنافست في مباريات ملاكمة، وقدمت عروض رقصات شعبية. وفي التصنيع، يجري دمج نماذج لغوية ضخمة في معدات متقدمة مثل سيارات الأجرة الطائرة وأدوات الماكينات الدقيقة. وتعيد هذه التطورات تشكيل صورة الصين في أعين المستثمرين، من قاعدة تصنيع منخفضة التكلفة إلى منافس موثوق لقيادة التكنولوجيا الأمريكية، في وقت يبحث فيه رأس المال العالمي عن محرك النمو التالي.

وفي سلة تضم 33 سهماً صينياً في مجال الذكاء الاصطناعي تتابعها شركة «جيفريز فاينانشال غروب»، أدى الصعود خلال العام الماضي إلى زيادة القيمة السوقية المجمعة بنحو 732 مليار دولار، وفق تقرير للشركة صدر في 13 يناير. وقالت «جيفريز» إنها ترى مجالاً لمزيد من الصعود لأن القيمة السوقية لقطاع الذكاء الاصطناعي في الصين لا تمثل سوى 6.5% من نظيرتها في الولايات المتحدة.

ويمتد هذا الزخم إلى ما وراء السوق الثانوية. فقد حققت مجموعة من الطروحات الحديثة لشركات صينية مرتبطة بالذكاء الاصطناعي مكاسب ضخمة عند الإدراج، ما شجّع نظراءها على التوجه إلى الأسواق العامة. ومن بين الشركات التي يُنتظر طرحها: وحدة السيارات الطائرة التابعة لشركة «إكس بنغ»، وشركة الصواريخ «لاند سبيس تكنولوجي»، وشركة «برينكو» التي قد تصبح منافساً لشركة «نيورالينك». بالنظر إلى المستقبل، نتوقع أن يحدث الاختراق الكبير التالي في الذكاء الاصطناعي على مستوى التطبيقات» وفق جونا شين، المتخصصة في استثمارات الأسهم بالأسواق الناشئة وآسيا والمحيط الهادئ لدى «جيه بي مورغان لإدارة الأصول». وأضافت: «الصين، على وجه الخصوص، في وضع جيد لقيادة هذا التطور، نظراً لاتساع قاعدة حالات الاستخدام لديها عبر الأجهزة القابلة للارتداء، والأجهزة

الصين على التركيز على استراتيجية نماذج رخيصة وجيدة بما يكفي».

ومن المتوقع خلال هذا الربع إصدار نموذج «ديب سيك آر2»، الذي قد يشكل المحفز التالي. وذكرت «بلومبرغ إنتلجنس» في مذكرة حديثة أن النموذج الجديد، الذي يُرجّح أن يتمتع بأداء متقدم للغاية بتكلفة شديدة الانخفاض، «لديه القدرة على إرباك القطاع مجدداً، بما يرسّخ موقع الصين كمنافس رئيسي لهيمنة الولايات المتحدة في الذكاء الاصطناعي». كما قد تمنح تفاصيل الخطة الخمسية الجديدة للصين، المرتقب صدورها في مارس، والتي تولي أهمية كبيرة للاكتفاء الذاتي التكنولوجي، المتفائلين بالأسهم سبباً إضافياً للشراء.

وقالت فيفيان لين ثيرستون، مديرة المحافظ الاستثمارية في «ويليام بلير إنفستمنت» (William Blair Invest-ment)، إن الأسهم الصينية قد تواصل التفوق على نظيراتها الأمريكية إذا استمر تسارع نمو الأرباح، لا سيما في القطاعات ذات التكنولوجيا المتقدمة والصادرات القوية. وأضافت: «أتوقع رؤية فرص استثمارية جذابة في هذه الصناعات كما شهدنا في 2025، بما في ذلك الإنترنت، والذكاء الاصطناعي، وتقنيات الأجهزة المرتبطة بأشباه الموصلات، والروبوتات، والأتمتة، والتقنيات الحيوية».

الطرفية، ومنصات الإنترنت».

مخاوف بشأن تقييمات الأسهم الصينية

مع ذلك، أثار الصعود اللافت مخاوف بشأن تضخم التقييمات. إذ تتداول شركة «كامبريكون تكنولوجيز»، صانعة رقائق الذكاء الاصطناعي المنافسة لـ«إنفيديا»، عند نحو 120 مرة مثل الأرباح المتوقعة. كما يُتداول مؤشر يتتبع شركات الروبوتات الصينية عند أكثر من 40 مرة من الأرباح المتوقعة، مقارنة بنحو 25 مرة لمؤشر «ناسداك 100».

وكان قرار بكين الأخير بتشديد ضوابط تمويل الهامش إشارة إلى تزايد قلق السلطات من الإفراط في المضاربة، ولا سيما في بعض جيوب قطاع التكنولوجيا. ومع ذلك، لا يزال بعض المستثمرين متفائلين بأفاق القطاع، مستندين إلى مزايا مثل قاعدة التكاليف المنخفضة والدعم والتخطيط القويين من الدولة.

ترقب لنموذج «ديب سيك» الجديد

«قد يؤدي نموذج الصين منخفض التكلفة للذكاء الاصطناعي ثماره بشكل أسرع» مقارنة بنظرائه في الولايات المتحدة، وفق ما كتبه تيلي تشانغ، محللة التكنولوجيا في «غافيكال ريسيرش» (Gavekal Research)، في مذكرة بتاريخ 16 يناير. وأضافت: «لحظة ديب سيك شجعت

«جي بي مورغان»: «الفيدرالي» الأمريكي أنهى دورة خفض الفائدة

ورفض غوري التعليق على الأسماء المرشحة لخلافة جيروم باول في رئاسة الفيدرالي الأمريكي. وفي سياق آخر، قال غوري إن السنوات الأخيرة شهدت نموا كبيرا في الإقراض والائتمان الخاص، موضحا أن هذه المبادرات ساهمت في إتاحة التمويلات لمقترضين قد لا تتاح لهم مصادر تقليدية للتمويل بالولايات المتحدة.

أطول قد تظهر لاحقا هذا العقد. وعدل بنك جي بي مورغان توقعاته للفائدة خلال أول أسبوعين من العام الجديد. قال فليبو إن البنك بدأ العام بتوقعات لخفض الفائدة من جانب الاحتياطي الفيدرالي مرتين في مطلع العام، إلا أنه يتوقع حاليا عدم إجراء أي تخفيض من جانب الفيدرالي حتى نهاية 2026. لكنه توقع عودة التضخم مجدداً بنهاية العقد.

توقع رئيس المصرفية العالمية في «جي بي مورغان»، فليبو غوري عدم قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة العام الحالي، نتيجة ارتفاع مخاطر التضخم في الولايات المتحدة وهو ما يعني أسعار فائدة أعلى لفترة أطول. وقال إن «الفيدرالي» أنهى على الأرجح دورة خفض الفائدة حاليا، مشيرا إلى أن بيئة الفائدة المرتفعة لفترة

الأميري AL AMIRI محلات

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف • نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna
COLOMBO
DORMEUIL DRAPERS

للطلب أو الاستفسار

+971 50 254 4225

Alamiriuae



توطيئ العمالة : يشهد السوق حراكا غير مسبوق، حيث تقوم Google Cloud ببناء مراكز بيانات متعددة، أبرزها في منطقة "المطلاع" بالشراكة مع "Digi-tus DC". بالتوازي مع شراكة استراتيجية بين الحكومة و Microsoft لدعم التحول الرقمي.

القطاع الخاص والحلول المستدامة: يبرز دور المشغلين المحليين مثل Zain والمطور بن مثل

«زين الكويت» وكلية بوكسهل الكويت توقعان مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون نحو اقتصادٍ معرفي رقمي

وليد الخشتي: «الاستثمار في الابتكار ليس مبادرة موسمية، بل التزام طويل المدى يبدأ من التعليم وينتهي بفرص حقيقية في سوق العمل»



وليد الخشتي ود. علي عريفة يوقعان مذكرة التفاهم



الخشتي وعريفة مع مسؤولي زين وكلية بوكسهل

د. علي عريفة: «الشراكة مع زين تفتح آفاقاً واسعة أمام طلبتنا والباحثين للاستفادة من خبرات عملية مُتقدّمة»

ويأتي هذا التعاون ضمن نهج زين في توطيد شراكاتها مع المؤسسات الأكاديمية، انطلاقاً من قناعتها بأن بناء اقتصاد رقمي مزدهر يتطلب منظومة متكاملة تربط القطاع الخاص بالمؤسسات التعليمية، بما يفتح مسارات عملية لصناعة الفرص أمام الطلبة والخريجين عبر التدريب والمشاريع المشتركة وبرامج استقطاب الكفاءات الوطنية، وبما ينسجم مع توجهات الشركة في الاستدامة، وتطلعاتها لدعم رؤية الكويت نحو اقتصادٍ متنوع قائم على المعرفة والابتكار.

يُذكر أن كلية بوكسهل الكويت تحرص باستمرار على تطوير مخرجاتها الأكاديمية والعملية من خلال توقيع مُذكرات تفاهم وشراكات استراتيجية مع مؤسسات القطاعين العام والخاص، بما يُسهم في إعداد خريجين مؤهلين وقادرين على المنافسة في سوق العمل.

نهجنا في تحقيق التقدّم الهادف عبر التعليم والابتكار والشراكات المُستدامة».

وفي هذا السياق، أعرب د. علي عريفة عن سعادته بتوقيع مذكرة التفاهم، قائلاً: «يُمثل هذا التعاون مع زين محطةً محوريةً في مسيرة الكلية نحو توسيع فرص ربط مخرجات التعليم العالي بالاحتياجات العملية لسوق العمل في دولة الكويت».

وتابع: «كما أن الشراكة مع إحدى أبرز الشركات الوطنية في قطاع الاتصالات والتكنولوجيا تفتح آفاقاً واسعة أمام طلبتنا والباحثين للاستفادة من خبرات عملية مُتقدّمة، وبرامج تدريب نوعية، ومبادرات مُشتركة تُسهم في تعزيز دور الكلية في خدمة المجتمع»، مُضيفاً أن الاتفاقية تتيح فرص تعاون مُتعدّدة تشمل المشاركة في الفعاليات والمؤتمرات وورش العمل المُشتركة التي تستضيفها أي من المؤسستين.

من القادة وصُنّاع القرار للمستقبل الرقمي. في تعليقه، قال وليد الخشتي: «في زين، نرى أن الاستثمار في الابتكار ليس مبادرة موسمية، بل التزام طويل المدى يبدأ من التعليم وينتهي بفرص حقيقية في سوق العمل، وهذا التعاون يُمثل خطوة عملية لربط المعرفة بالتطبيق، وتزويد الطلبة بالمهارات الرقمية والمهنية التي يحتاجها اقتصاد الكويت اليوم، عبر برامج تدريب وتجارب واقعية وشراكات تصنع أثراً ملموساً».

وأضاف: «نؤمن بأن الاستثمار في الإنسان هو الأساس لصناعة مُستقبلٍ أكثر ازدهاراً، وأن تكامل الأدوار بين القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية يُعد ركيزة محورية لبناء اقتصاد معرفي رقمي، ولهذا فنحن نستمر في توسيع مسارات تمكين الشباب، وتعزيز اكتسابهم للمهارات المطلوبة لسوق العمل، وتطوير مبادرات مشتركة تعكس

وقعت زين الكويت وكلية بوكسهل الكويت مذكرة تفاهم بهدف وضع إطار عام للشراكة الاستراتيجية بين الجانبين في مجالات دعم وتمكين الشباب، والتعليم، والابتكار، والمسؤولية المجتمعية، والتوظيف، بما يُسهم في تنمية الكفاءات الوطنية الشابة، وتعزيز دور التعليم في بناء اقتصادٍ معرفي رقمي. تم التوقيع في مركز زين للابتكار (ZINC) بمقر الشركة في الشويخ، بحضور الرئيس التنفيذي للعلاقات والشؤون المؤسسية وليد الخشتي، ورئيس كلية بوكسهل الكويت د. علي عريفة، إلى جانب عددٍ من مسؤولي الطرفين.

وتعكس هذه الخطوة توجه الجانبين لتعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية، وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، لا سيما في قطاعي التكنولوجيا والاتصالات، بما يُسهم في تمكين الجيل الجديد

عطورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



يقام بأرض المعارض خلال الفترة من 19 إلى 24 يناير الجاري

خصومات حصريّة لعملاء بنك الخليج في معرض السيارات

تمويل شراء السيارات بقيمة تصل إلى 25 ألف دينار وبمدد سداد تمتد إلى 5 سنوات

فوائد صفرية بالتعاون مع 11 وكالة كبرى وخصومات تصل إلى 500 دينار لدى أخرى



الإلكتروني لبنك الخليج وعند زيارة أي فرع من فروع بنك الخليج المنتشرة في مختلف مناطق الكويت».

تتمثل رؤية بنك الخليج أن يكون البنك الرائد في الكويت، من خلال مشاركة موظفيه في العمل ضمن بيئة شاملة ومتنوعة لتقديم خدمة عملاء مميزة، مع الحرص على خدمة المجتمع بشكل مستدام. وبفضل الشبكة الواسعة من الفروع والخدمات الرقمية المبتكرة التي يملكها البنك، يمنح عملائه حق اختيار كيفية ومكان إتمام معاملاتهم المصرفية، مع ضمان الاستمتاع بتجربة مصرفية سهلة وسريعة.

وفي إطار دعمه لرؤية الكويت 2035 "كويت جديدة"، وحرصه على التعاون مع مختلف الأطراف لتحقيقها، يلتزم بنك الخليج بالعمل على إحداث تطورات قوية في مجال الاستدامة، على كافة المستويات البيئية والاجتماعية والحوكمة، من خلال مبادرات الاستدامة المتنوعة، والمختارة بشكل استراتيجي داخل البنك وخارجه.

فضلاً عن خصومات خاصة طوال أيام المعرض. ويحرص بنك الخليج دائماً على تقديم خدمات مميزة لجميع العملاء ومساعدتهم على اختيار المعرض المناسب لهم، من أجل شراء سيارة بشروط ائتمانية ميسرة، كما تراعي مكاتبنا الدائمة في تلك المعارض على خصوصية العميل وإنجاز معاملاته بسرعة، انطلاقاً من رغبتها في تعزيز تجربته العميل، وفقاً لأعلى معايير الجودة المعمول بها مصرفياً.

ويولي البنك اهتماماً كبيراً لرضا العملاء ويتطلع إلى خدمتهم وراحتهم، من خلال تواجد موظفيه في معارض السيارات، المنتشرة جغرافياً في مختلف مناطق الكويت (منطقة الري والشويخ والأحمدي والفحاحيل وأسواق القرين، والجھراء) في الفترتين الصباحية والمسائية، حيث يستقبل العملاء كوكبة مميزة ومنتقاة من موظفي بنك الخليج المتواجدين لخدمتهم في المعارض، والمتأهبين لتلبية متطلبات العملاء والرد على استفساراتهم من خلال الموقع والتطبيق

في إطار حرصه على التواصل مع عملائه، أعلن بنك الخليج عن مشاركته في معرض عالم السيارات، الذي يقام بأرض المعارض على مدى 6 أيام، خلال الفترة من 19 إلى 24 يناير الجاري، بمشاركة عدد كبير من وكالات السيارات والشركات والبنوك.

وكعادته، يحرص بنك الخليج على توفير أرقى الخدمات المصرفية والحلول التمويلية لعملائه في مختلف القطاعات، وفي مقدمتها قطاع السيارات، حيث يوفر حلولاً تمويلية ميسرة يستفيد منها جميع العملاء من المواطنين والمقيمين، لدى جميع وكلاء بيع السيارات في الكويت».

وبالتعاون مع 11 من كبرى وكالات السيارات في الكويت، يحصل عملاء بنك الخليج على تسهيلات لشراء السيارات بدون فوائد (0% فوائد)، بمبالغ تصل إلى 25 ألف دينار، ولمدة سداد مرنة تصل إلى 5 سنوات، كما يحظى العملاء بخصومات تصل إلى 500 دينار لدى العديد من الوكالات الأخرى،

بفرعي الخالدية ومشرف

مركزان لخدمة عملاء كويت ترك وبيت التمويل الكويتي - مصر
لتوفير تجربة مصرفية متكاملة برؤية موحدة

فرع الخالدية

ويخدم المركزان العملاء ابتداء من شريحة عملاء الخدمات الشخصية (personal) فما فوق، ما يعكس التزاما بتقديم خدمات متميزة تلبي توقعات العملاء وتساهم في تعزيز تجربتهم المصرفية، ومواكبة كافة تطورات الخدمات والمنتجات المصرفية الحديثة، تجسيدا لمفهوم القرب الدائم من العملاء، حيث يمكنهم إجراء بعض المعاملات المصرفية، والحصول على إجابات فورية لجميع استفساراتهم وتساؤلاتهم وفق أعلى معايير الاهتمام والمتابعة والخدمة المميزة.

استمرارية الخدمات بكفاءة، وتقديم الدعم الفني لتفعيل واستخدام التطبيقات المصرفية لكل من كويت ترك - في تركيا، وبيت التمويل الكويتي - مصر، بالإضافة إلى خدمة طلب وتوصيل بطاقة الصرف الآلي الخاصة في حسابات بيت التمويل الكويتي - مصر، مما يتيح للعملاء الوصول إلى حساباتهم وإجراء معاملاتهم بسهولة وأمان، حيث إن الهدف من مركز خدمة بيت التمويل الكويتي للمجموعة، خدمة العملاء بطريقة مريحة ومتكاملة بكل سرعة ومرونة داخل الكويت.

أعلن بيت التمويل الكويتي عن إضافة خدمات بنك بيت التمويل الكويتي - مصر في مركز خدمة المجموعة (KFH Group Service Center) في فرع الخالدية، في أعقاب النجاح الكبير الذي تحقق في مركز خدمات المجموعة بفرع مشرف، كما يدرس البنك حاليا افتتاح مراكز جديدة في ضوء الإقبال اللافت من العملاء للاستفادة من مجموعة الخدمات التي تقدم لكل من العملاء الحاليين والمستقبليين لبنوك، كويت ترك - تركيا، وبيت التمويل الكويتي - مصر، حيث يحقق المركزان مفهوم الخدمات المتكاملة لمجموعة واحدة.

وفي إطار تحقيق الأداء الشامل وتعميق الرؤية الموحدة لوحدات المجموعة، أطلق بيت التمويل الكويتي في عام 2023، مركز خدمة المجموعة في فرع الخالدية (KFH Group Service Center) بالإضافة إلى افتتاح مركز خدمة المجموعة العام الماضي في فرع مشرف لكل من كويت ترك - تركيا، وبيت التمويل الكويتي - مصر، ويتم تقديم بعض الخدمات في مراكز الخدمة بما يلبي احتياجات العملاء وتوفير تجربة مصرفية متكاملة لهم، في الفروع السابق ذكرها، حيث يجري الدراسة والإعداد للتوسع إلى باقي دول المجموعة.

ويوفر المركزان حاليا مجموعة من الخدمات المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات العملاء، وتشمل: تسهيل إجراءات فتح الحسابات للعملاء وتحديث بياناتهم الشخصية والمصرفية لضمان

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

في إطار التزامه المستمر بتقديم منتجات مصرفية مبتكرة

KIB يعزز حلول الدفع المرنة بإطلاق بطاقة فيزا مسبقة الدفع للشركات

تسهم في رفع كفاءة الأعمال وتسهيل نمو الشركات في بيئة رقمية متسارعة.

من جانبه، قال مدير عام شركة فيزا في الكويت محمد رياض: "يُسعدنا إطلاق بطاقة فيزا مسبقة الدفع للشركات بالشراكة مع KIB، لنوفر للشركات المحلية وسيلة أكثر كفاءة وأماناً لإدارة المدفوعات والمصروفات. ومن خلال الاستفادة من منصة Visa Commercial Pay، نوفر تكنولوجيا دفع افتراضية متقدمة وأدوات متطورة لإدارة النفقات، بما يساهم في تبسيط العمليات التشغيلية وتعزيز كفاءتها. هذه البطاقة تعتمد على تقنية Visa Commercial Pay، ما يوفر تكنولوجيا دفع افتراضية متقدمة وأدوات متطورة لإدارة النفقات"، مؤكداً أن هذا الإطلاق يعكس التزام "فيزا" بدعم رؤية الكويت نحو اقتصاد رقمي مزدهر، وضمان استفادة الشركات بجميع أحجامها من مزايا المدفوعات الرقمية.

وأضاف: "فيزا تؤكد حرصها على مواصلة العمل عن كثب مع شركائها، مثل KIB، لتعزيز الابتكار في مجال المدفوعات الموجهة لقطاع الأعمال، ودعم جهود الكويت في تنمية اقتصادها الرقمي". البطاقة الجديدة متاحة الآن لعملاء الشركات المؤهلين، وللتقديم عليها يمكن للعملاء زيارة فرع KIB للشركات وطلب إصدارها.



بدوره، قال مدير عام إدارة الابتكار الرقمي وذكاء المعلومات في KIB محمد الشريف: "يأتي إطلاق هذه البطاقة في إطار توجه البنك نحو تمكين الشركات من تبني نماذج تشغيل رقمية أكثر ذكاءً، قائمة على البيانات والحوكمة المالية الفعالة. فالربط مع منصة Visa Commercial Pay يتيح للشركات رؤية آنية وتحليلاً أدق لمصروفاتها، بما يدعم اتخاذ القرار ويعزز الامتثال والشفافية. نحن في KIB نؤمن بأن الابتكار الحقيقي لا يقتصر على توفير أدوات دفع متقدمة، بل يتمثل في بناء منظومة رقمية متكاملة

مسبقة الدفع للشركات، والتي تجسّد التزامنا بتقديم أحدث الحلول المصرفية الرقمية لعملائنا. وأضاف المبارك: "تؤكد شراكتنا مع Visa حرصنا على الابتكار وتقديم حلول مصرفية تضع العميل في صميم أولوياتها. البطاقة تمنح الشركات مستويات غير مسبوقة من التحكم بالمصاريف ويزيد من كفاءة عملياتها المالية، كما تحقق مرونة أكبر في بيئة الأعمال، حيث توفر البطاقة خدمات ومزايا لا غنى عنها للشركات التي تسعى إلى تحسين إدارة تدفقاتها المالية وتحقيق أقصى درجات الشفافية والفعالية."

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB)، بالشراكة مع شركة فيزا، عن إطلاق بطاقة جديدة مسبقة الدفع للشركات، ليكون أول بنك يدشن هذه الخدمة في الكويت، والتي توفر حلاً ذكياً وأماناً لإدارة المصروفات من خلال البطاقات الافتراضية والمنصات الرقمية.

ويمكن ربط البطاقة الجديدة بمنصة (VCP) Visa Commercial Pay، وتجمع البطاقة بين تقنيات الدفع الافتراضي الأمانة وإدارة المصاريف، مما يمنح الشركات أداة فعالة للتحكم في الإنفاق، وتعزيز الكفاءة، وتبسيط العمليات المالية. كما تتيح البطاقة الجديدة للشركات المرونة في إصدار عدد غير محدود من البطاقات الافتراضية باسم الشركة لموظفيها، على أن يتم تعبئتها جميعاً من خلال بطاقة أساسية واحدة.

وتوفر البطاقة الجديدة مجموعة شاملة من المزايا، بما في ذلك إمكانية الربط مع المحافظ الرقمية مثل Apple Pay، والقبول العالمي، والتحكم المحكم في المصروفات، ورؤية تفصيلية للمعاملات. وتمكّن هذه المزايا الشركات من متابعة المصاريف وإدارتها والموافقة عليها بشكل فوري وآمن، بما يساهم في خفض الأعباء الإدارية وتحسين إدارة المصروفات.

وبهذه المناسبة، قال مدير عام الإدارة المصرفية التجارية في KIB، هشام المبارك: "يسرنا إطلاق بطاقة فيزا الجديدة

عطائورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



استبيان «الاقتصادية»

يناير 2026

السؤال

هل تؤيد ربط المناصب فى مجلس الإدارة
«الرئيس – نائب الرئيس – الرئيس التنفيذي»
بالأداء التشغيلى والنمو
الحقيقى للشركة ومستوى
العائد للمساهمين
وليس ببيع الأصول؟



☐ نعم

☐ لا

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

إيماننا بأهمية المشاركة وإبداء رأى من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» فى إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التى تصب فى المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التى تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملًا للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين فى السوق المالى عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» فى إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح فى استبيان يناير 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادى أو فى الشركات، وهى «ربط المناصب بأداء الشركة»

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنوع وتعدد الفرص والتنافسية وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالى.

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



السعودية ترفع حيازتها بالسندات الأمريكية إلى 148.8 مليار دولار



بنهاية نوفمبر 2025، مقابل 8.723 تريليون دولار بنهاية الشهر المماثل من العام السابق؛ لتزيد بنسبة 7.25%، فيما كانت تبلغ 9.243 تريليون دولار في أكتوبر الماضي.

مليار دولار، يليها المملكة المتحدة بـ 888.5 مليار دولار، ثم الصين بـ 682.6 مليار دولار. وبلغت إصدارات السندات الأمريكية 9.355 تريليون دولار

رفعت المملكة العربية السعودية حيازتها بالسندات الأمريكية بنهاية شهر نوفمبر 2025م للشهر السادس على التوالي؛ لتقفز إلى أعلى مستوياتها في نحو 6 سنوات. ووصلت حيازة السعودية بسندات الخزنة الأمريكية إلى 148.8 مليار دولار في شهر نوفمبر 2025م؛ وهو أعلى مستوى في 68 شهراً (5 سنوات و8 أشهر)؛ منذ أن بلغت 159.1 مليار دولار في شهر مارس/ آذار 2020م؛ بحسب بيانات رسمية صادرة عن وزارة الخزنة الأمريكية. وخلال شهر نوفمبر 2025م، رفعت السعودية استثماراتها في السندات الأمريكية بما يعادل 14.4 مليار دولار، حيث زادت حيازتها الإجمالية بنسبة 10.7% عن شهر أكتوبر الماضي والتي بلغت بنهايته 134.4 مليار دولار. وعلى أساس سنوي، ارتفعت حيازة المملكة بالسندات الأمريكية بنسبة 9.73% وبما يعادل 13.2 مليار دولار مقارنة بقيمتها في شهر نوفمبر من عام 2024م والبالغة 135.6 مليار دولار.

وتقدمت السعودية للمرتبة الـ 17 عالمياً في قائمة أكبر المستثمرين بسندات الخزنة الأمريكية بنهاية شهر نوفمبر 2025م، والتي تصدرتها اليابان باستثمارات تبلغ 1202.6

تباين مسارات الفائدة في 23 بنكاً مركزياً عالمياً



المقرر أن تنظر المحكمة العليا الأمريكية في وقت لاحق من الشهر الجاري في إمكانية بقاء الحاكمة ليزا كوك في منصبها، بينما تنتظر محاكم أدنى طعناً تقدمت به كوك ضد محاولة ترامب إقالتها بسبب مزاعم غير مثبتة تتعلق بعمليات احتيال عقاري. وقد يؤدي عزلها إلى توجيه ضربة عميقة لاستقلالية البنك المركزي.

ثم هناك الإعلان المرتقب عن اختيار ترامب لرئيس الاحتياطي الفيدرالي المقبل. إذ تنتهي ولاية باول في مايو، وقد لمح ترامب إلى أن المنصب مطروح للتنافس بين مساعده منذ وقت طويل كيفن هاسيت، وعضو مجلس محافظي الفيدرالي السابق كيفن وورش. وقد تعهد كل منهما بالسعي إلى خفض أسعار الفائدة وإحداث تغيير جذري داخل البنك المركزي. لكن من المرجح أيضاً أن يواجه كل منهما صعوبة في الحفاظ على المصداقية بين المستثمرين ومع صانعي السياسات في الفيدرالي، بالتوازي مع إرضاء ترامب.

في حال لم يقدّم الاقتصاد سبباً واضحاً للخفض، ومارس الرئيس الجديد للبنك ضغوطاً قوية للتيسير، فقد يواجه الاحتياطي الفيدرالي فترة من الانقسام الداخلي غير المسبوق.

نشأ تطوّر دراماتيكي آخر في وقت متأخر من مساء الأحد، حين كشف باول أن الاحتياطي الفيدرالي تلقى مذكرات استدعاء من هيئة محلفين كبرى صادرة عن وزارة العدل، تهّد بتوجيه لائحة اتهام جنائي تتعلق بشهادته السابقة أمام الكونغرس حول أعمال تجديد مقر البنك.

23 بنكاً مركزياً حول العالم – تمثل مجتمعة 90% من الاقتصاد العالمي.

البنوك المركزية بمجموعة السبع: الفيدرالي الأمريكي

سعر الفائدة الحالي على الأموال الفيدرالية (الحد الأعلى): 3.75% توقعات «بلومبرغ إيكونوميكس» لنهاية 2026: 2.75% توقعات السوق: خفضان بمقدار ربع نقطة مئوية هذا العام، الأول بحلول يونيو، والثاني قبل نهاية العام. يبدو أن الاحتياطي الفيدرالي سيُبقى أسعار الفائدة دون تغيير في يناير، ويتخذ نهجاً أكثر حذراً العام الجاري، بعد أن خفض سعر الفائدة المرجعي في ثلاث اجتماعات متتالية لإنهاء 2025.

عقب التخفيض الأحدث – الذي واجه مستوى غير معتاد من المقاومة داخل لجنة السياسات النقدية في البنك – أعلن جيروم باول أن تلك التخفيضات الثلاثة يجب أن تكون كافية لتحقيق الاستقرار في سوق العمل الأمريكي، مع مواصلة كبح الضغوط التضخمية.

يواصل الاقتصاد الأمريكي جذب السياسة النقدية في اتجاهين متعاكسين، إذ إن التوظيف الصافي توقف إلى حد كبير، بينما لا يزال التضخم أعلى من هدف الفيدرالي. حتى كريستوفر والر، الذي دافع بقوة عن التخفيضات الثلاثة، قال في ديسمبر إنه لا توجد حاجة ملحّة لخفض إضافي في أوائل 2025. ولا يتوقع المستثمرون خفضاً آخر قبل أبريل.

تلوح في الأفق تساؤلات كبرى أمام «الفيدرالي»، إذ من

تشهد أسعار الفائدة العالمية فترة من التباين، إذ تتلمّس البنوك المركزية طريقها وسط ضباب اقتصادي أثاره العام الثاني لدونالد ترامب في البيت الأبيض. وقالت «بلومبرغ إيكونوميكس» إن دورة التشديد والتيسير التي أعقبت الجائحة تفسح المجال لمرحلة تتباعد فيها مسارات السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة، متوقعة تحرك أسعار الفائدة في مسارات مختلفة لعملات العالم الأكثر تداولاً خلال العام الحالي وما بعده، مع ازدياد حالة عدم اليقين والتقلبات التي كثيراً ما تتبع من واشنطن، ما يختبر أعصاب مسؤولي البنوك المركزية.

وسيكون الاحتياطي الفيدرالي في دائرة الضوء أكثر من المعتاد، إذ سيقيس صانعو السياسات بعناية الإشارات المتباينة من الاقتصاد الأمريكي، بينما يواجهون أيضاً احتمال تعيين رئيس جديد من قبل ترامب الذي ينتقد البنك علناً، ويدعو إلى خفض أسعار الفائدة، ويكثف الضغوط القانونية عليه.

تخفيضات كبرى متوقعة للفائدة الأمريكية

تتوقع «بلومبرغ إيكونوميكس» تيسيراً أكبر من الفيدرالي مقارنة بالرؤية التوافقية التي تشير إلى خفضين حذرين فقط في 2026. وإذا استُبعدت الولايات المتحدة، فإن مقياس المؤسسة المجمع لأسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة سينيهي العام دون تغّير يُذكر، ما يسلط الضوء على مدى الانقسام المتوقع في السياسات النقدية.

بدءاً من الزيادات المحتملة في كندا، واليابان، وسويسرا، مروراً بثبات تكاليف الاقتراض في منطقة اليورو، وصولاً إلى التخفيضات في أستراليا ونيوزيلندا، قد تنحرف مسارات السياسة النقدية – التي كانت أكثر اتساقاً في السابق – بشكل ملحوظ.

في الوقت نفسه، من المرجح أن تخفض البنوك المركزية في الأسواق الناشئة وغيرها، من البرازيل إلى نيجيريا، أسعار الفائدة بشكل كبير.

كما هو الحال في 2025، قد تُربك الجغرافيا السياسية، والسياسات التجارية، وتقلبات ترمب التوقعات بسهولة. ولكن مع أخذ هذه التحفظات في الاعتبار، ويقدر ما يمكن إصدار تنبؤات في الوقت الراهن، إليكم أحدث إصدار من الدليل الفصلي الذي نُعده «بلومبرغ إيكونوميكس» لـ

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد الاقتصادية اليومي عبر الحسابات التالية

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



